



Date: 23/11/2024

على المدعي العام الطلب من منظمة الإنترنت تعميم نشرات حمراء بحق نتيهاو وغالانت

رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بقرار المحكمة الجنائية الدولية الذي طال انتظاره بالمصادقة على مذكرتي القبض بحق نتيهاو وغالانت.

واعتبرت المنظمة أن القرار الذي صدر بإجماع قضاة الغرفة التمهيدية الأولى خطوة أولى على طريق القضاء على وباء الإفلات من العقاب الذي تمتع به ساسة وقادة عسكريين في دولة الاحتلال لعقود طويلة بفعل الدعم الغير محدود من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى.

وأوضحت المنظمة أن القرار حطم رواية قادة وساسة وإعلام حول العالم انبروا للدفاع عن إسرائيل وتقديم الدعم الكامل لها باعتبار أنها تمارس حق الدفاع عن النفس واليوم أغلب هؤلاء أعلنوا أنهم سيمثلون لقرار المحكمة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وهي ليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية وقفت ضده باعتباره شائنا!

وبينت المنظمة أن الطريق أمام مكتب المدعي العام بات مفتوحا ليتعامل بشكل أسرع مع الجرائم المستمرة التي يرتكبها الاحتلال في قطاع غزة، فقائمة العسكريين على الأقل من قادة وضباط وجنود يشاركون في حرب الإبادة في قطاع غزة طويلة.



وأضافت المنظمة أن هناك أيضا ملفات عديدة أمام مكتب المدعي توجب التعامل معها منذ أن خضعت فلسطين لولاية المحكمة في يونيو/حزيران 2014، فقائمة الساسة والقادة العسكريين الذين ارتكبوا جرائم تدخل في اختصاص المحكمة لا حصر لها يتوجب معها ملاحقتهم على وجه السرعة أسوة بقضايا اخرى تعامل معها مكتب المدعي العام.

وبينت المنظمة أن أحد هذه الملفات الظاهرة والواضحة هو ملف الاستيطان المتواصل في عموم الأراضي المحتلة الذي بات يهدد الوجود الفلسطيني بعد إعلان سموتريتش أنه يعد العدة لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية.

وشددت المنظمة على أن بطء الإجراءات والتردد الذي شاب التعامل مع الملفات المعروضة على مكتب المدعي منذ يونيو/حزيران 2014 شجع قادة اسرائيل على ارتكاب أخطر الجرائم حيث شعروا بأنهم بمنأى عن أي ملاحقة، وما يؤمل اليوم بعد صدور المذكرتين أننا أمام حقبة جديدة يسرع فيها إصدار مزيد من مذكرات القبض لتعظيم الجهود الرامية لردع قادة الاحتلال ووقف جرائمهم وفي مقدمتها جريمة الإبادة المستمرة في قطاع غزة.

ودعت المنظمة مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية إلى الطلب من منظمة الشرطة الدولية " الإنتربول" بموجب [المادة الرابعة من الاتفاقية الموقعة مع مكتب المدعي العام عام 2004](#) تعميم نشرات حمراء بأسماء المطلوبين مما يلزم 195 دولة هم أعضاء في الإنتربول اعتقال المطلوبين في حال وصلوا إلى هذه الدول.



كما دعت المنظمة كافة الدول الذين قدموا دعماً للاحتلال ومنهم أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية طوال أكثر من عام من عمر الإبادة في قطاع غزة أن يوقفوا هذا الدعم بكافة أشكاله ويكرسوا جهودهم لوقف حرب الإبادة بإجراءات عملية وحاسمة.

وشددت المنظمة على ضرورة تقديم الدعم المادي للمحكمة حتى تتمكن من توفير الكوادر البشرية للتعامل مع الملفات المتراكمة، كما يتوجب دعم موظفي المحكمة وتوفير الحماية لهم في ظل التهديدات غير المسبوقة التي يتعرضون لها والوقوف في وجه البلطجة الأمريكية التي ترمي إلى تقويض عمل المحكمة واستخدامها كأداة تخدم أجنداتها السياسية.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا